المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تحليل سياسات

الأزمة الأوكرانية أميركيًا: إعادة بعث الحرب الباردة؟

أسامة أبو ارشيد | مارس ٢٠١٤

الأزمة الأوكرانية أميركيًا: إعادة بعث الحرب الباردة؟

سلسلة: تحليل سياسات

أسامة أبو ارشيد | مارس ٢٠١٤

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٤

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: ٨٢٦ – منطقة ٦٦
الدفنة
ص. ب: ١٠٢٧٧
الدّوحة، قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ٩٧٤+ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ٩٧٤+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة ١

معضلة أوباما في أوكرانيا ١

فشل محاولات الانفتاح الأميركي على روسيا ٣

إرهاصات حرب باردة جديدة؟ ٤

أوراق الضغط والضغط المضاد بين الغرب وروسيا ٦

أولًا: على المستوى الديبلوماسي ٧

ثانيًا: على المستوى الاقتصادي ٨

ثالثًا: على المستوى العسكري ٩

الخلاصة ١١

مقدمة

تمثّل الأزمة الأوكرانية الراهنة التحدي الأكبر والأخطر الذي يواجهه الرئيس الأميركي باراك أوباما على صعيد السياسة الخارجية الأميركية؛ إذ تأتي هذه الأزمة في خضم قلقٍ عميقٍ وانتقادات قاسيةٍ ومتصاعدةٍ من قبل حلفاء أميركا في العالم، ومن قبل الحزب الجمهوري داخليًا، لمقاربة إدارة أوباما للسياسة الخارجية عمومًا.

بدأت وقائع الأزمة الأوكرانية الراهنة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ على شكل احتجاجات شعبية واسعة ضد رفض حكومة الرئيس الأوكراني المعزول فيكتور يانكوفيتش توقيع اتفاقية للتجارة الحرة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وذلك لمصلحة الدخول ضمن الاتحاد الجمركي الروسي. واعتبرت روسيا أنّ يانكوفيتش، المحسوب عليها والذي فرّ إلى أراضيها بعد عزله من قبل البرلمان، تعرّض لخديعة غربية لتحجيم نفوذها في أوكرانيا، وذلك عندما لم يلتزم الغرب الاتفاق الذي جرى بوساطة وفد أوروبي (ألمانيا، فرنسا، بولندا) في ١١ شباط/ فبراير ٢٠١٤ بين الحكومة والمعارضة، والذي نص حسب موسكو ويانكوفيتش على إنهاء الأخير فترة رئاسته الدستورية وإجراء انتخابات رئاسية في كانون الأول/ ديسمبر المقبل وإقرار الدستور الجديد[١].

معضلة أوباما في أوكرانيا

تسير إدارة أوباما في الشأن الأوكراني على حبلٍ مشدودٍ، وتكمن معضلتها في أنه لو ترك التدخل الروسي في شرق أوكرانيا وشبه جزيرة القرم من دون ردٍ، فهذا يعني المغامرة بتقويض الثقة بصدقية الولايات المتحدة

[1] Vladimir Soldatkin and Alexei Anishchuk, "Putin: military force would be 'last resort' in Ukraine," Reuters, March 4, 2014, at: http://www.reuters.com/article/2014/03/04/us-ukraine-crisis-idUSBREA1Q1E820140304; Benny Avni, "UN Split Over Russian Occupation of Crimea," Newsweek, March 1, 2014, at: http://www.newsweek.com/un-split-over-russian-occupation-crimea-230626

أمام حلفائها الذين يعتمدون على مظلتها الحمائية العسكرية، وبخاصة أنّ هذه الصدقية تتآكل منذ سنوات جرّاء سياسات إدارة أوباما الخارجية المترددة والتائهة، بل المنكفئة في كثيرٍ من الأحيان. أما إذا قرّرت الإدارة الأميركية الردّ فهي تغامر بمواجهة كبيرة لا ترغب فيها.

ففي الشرق الأوسط، لا يُخفي حلفاء أميركا في المنطقة، ودول الخليج العربية منهم تحديدًا، استياءهم من سياسات إدارة أوباما في سورية، وبخاصة بعد تراجع الرئيس الأميركي عن تنفيذ وعيده بضربات جوية لمواقع عسكرية للنظام السوري ردًا على استخدام الأخير السلاح الكيماوي ضد أبناء شعبه في آب/ أغسطس ٢٠١٣. وتضاعف هذا القلق والاستياء، والذي شمل إسرائيل أيضًا، بعد الاتفاق الانتقالي مع إيران في جنيف في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي الذي وضع قيودًا على برنامجها النووي مقابل تخفيف طفيف للحصار المفروض عليها. وفي آسيا، تواجه الولايات المتحدة اختبارًا آخر لموثوقيتها الحمائية تجاه حلفائها مثل اليابان وكوريا الجنوبية في مواجهة التمدّد الصيني في مياه شرق آسيا وبحر الصين على حساب أولئك الحلفاء.

والآن، ومع تفجّر الأزمة الأوكرانية، تجد الولايات المتحدة نفسها أمام أزمة الصدقية والموثوقية ذاتها في الفضاء الجيوستراتيجي الأوروبي. فعدم الرد على تحدي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في أوكرانيا، يهدِّد إرث أوباما الرئاسي على قاعدة أنه قد يكون الرئيس الأميركي الذي تحت قيادته انكفأت أميركا عالميًا وتراجع تأثيرها الدولي، وهي الاتهامات التي يتردد صداها فعلًا الآن في واشنطن[٢].

ولكن في المقابل، فإنّ أوباما يدرك حدود القوة الأميركية؛ بسبب ما يزيد على عقد من الحروب التي استنزفت الولايات المتحدة اقتصاديًا وإستراتيجيًا ومعنويًا، وجعلت من الرأي العام الأميركي يتوجس من أي حربٍ جديدة، ولو كانت على شكل تدّخلٍ محدودٍ عبر ضربات جوية، فكيف يكون الحال لو كانت المعركة مع قوة عظمى مثل روسيا؟

---

[2] Peter Baker, "Pressure Rising as Obama Works to Rein In Russia," The New York Times, March 2, 2014, at: http://www.nytimes.com/2014/03/03/world/europe/pressure-rising-as-obama-works-to-rein-in-russia.html?_r=0; "Obama 'Doesn't Understand' Putin, McCain Tells Senate," March 4, 2014, at: http://go.bloomberg.com/political-capital/2014-03-04/obama-doesnt-understand-putin-mccain-tells-senate/

وانظر أيضًا: "أوباما أمام اختبار صعب مع تحول أوكرانيا إلى مواجهة بين الشرق والغرب"، رويترز، ٢ آذار/ مارس ٢٠١٤، في:

http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARACAEA2109M20140302

أضف إلى ذلك أنّ أوباما نجح في الانتخابات الرئاسية الأميركية بناءً على وعدٍ بأنه سيكون الرئيس الذي يضع حدًا لتورط أميركا في حروب خارجية، وبأنّ عهد الحروب يشارف على الانتهاء. وقد أوفى بوعده فعلًا من خلال سحب القوات الأميركية من العراق أواخر عام ٢٠١١، وهو في طريقه لسحب أغلبية القوات الأميركية المقاتلة من أفغانستان (وربما كلها إن لم تتوصل الولايات المتحدة إلى اتفاق أمني مع حكومة الرئيس الأفغاني حامد كرازاي) أواخر هذا العام. وبدلًا من سياسة القوة وإرسال القوات الأميركية في مهمات خارجية، راهن أوباما أكثر على الديبلوماسية والعمل عبر تحالفات إقليمية ودولية قوية، كما في حالة ليبيا.

إذًا، لم ينظر أوباما إلى نفسه على أنه رئيس حرب، وذلك على عكس سلفه، الرئيس جورج بوش الابن. ومن ثمَّ، فقد حاول أن يفتح خطوطًا ديبلوماسية مع خصوم الولايات المتحدة السياسيين مثل روسيا التي كانت علاقاتها قد توترت مع الولايات المتحدة في الأشهر الأخيرة من رئاسة بوش عام ٢٠٠٨ بسبب الاجتياح الروسي لبعض أقاليم جورجيا لسلخ إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية عنها.

فشل محاولات الانفتاح الأميركي على روسيا

عندما تبوّأ باراك أوباما الرئاسة مطلع عام ٢٠٠٩، كان ديمتري ميدفيديف هو الرئيس الروسي وبوتين رئيس الوزراء. كانت علاقة العمل بين أوباما وميدفيديف مريحة أكثر مما هي عليه بين أوباما وبوتين حاليًا. ففي تلك الفترة، أعلن أوباما عن "إعادة إطلاق" reset العلاقة من جديد مع روسيا[٣]؛ فأعلن عام ٢٠٠٩ عن تجميد إدارته لمشروع الدرع الصاروخي في كلٍ من بولندا والتشيك، والذي كانت تتبناه إدارة بوش بذريعة التصدي لصواريخ إيرانية محتملة قد تهدّد حلفاءها الأوربيين، في حين كانت موسكو ترى أنه يستهدف تغيير قواعد التوازن العسكري مع حلف شمال الأطلسي "الناتو".

وامتد التعاون بين البلدين ليشمل العمل على الحدّ من انتشار السلاح النووي، وبخاصة في السياق الإيراني، ومحاربة الإرهاب، والتجارة، وخفض التسلّح. بل إنه خلال مؤتمرٍ في العاصمة الكورية سول، في آذار/ مارس ٢٠١٢، التقط "ميكرفون" مفتوحٌ حديثًا جانبيًا بين أوباما وميدفيديف، يطلب فيه أوباما منه أن يبلّغ

[3] Scott Wilson, "Ukraine crisis tests Obama's foreign policy focus on diplomacy over military force," The Washington Post, March 2, 2014, at: http://www.wpost.com/politics/ukraine-crisis-tests-obamas-foreign-policy-focus-on-diplomacy-over-military-force/2014/03/01/c83ec62c-a157-11e3-9ba6-800d1192d08b_story.html

بوتين الذي كان سيتسلم الرئاسة مجددًا في أيار/ مايو ٢٠١٢ بأنه سيكون "أكثر مرونة" في القضايا الخلافية بين البلدين بعد انتخابات الرئاسة الأميركية أواخر عام ٢٠١٢، وهو الأمر الذي وظفه خصومه الجمهوريون ضده واعتبروه دليل ضعف قيادي[٤].

ومع تسلم بوتين الرئاسة الروسية مجددًا تبددت أجواء التفاؤل في واشنطن من إمكانية خلق أجواء إيجابية بين الولايات المتحدة وروسيا يمكنها أن تهيئ الأرضية "لانطلاقة" جديدة بين الدولتين في الكثير من الملفات الدولية؛ فبوتين العائد بأحلام "روسيا العظمى" كان حريصًا على أن يظهر التناقض الأميركي الروسي حيثما كان ذلك ممكنًا. كما بدأ رئاسته بإهمال حضور قمة مجموعة الدول الصناعية الثماني في أيار/ مايو ٢٠١٢ في منتجع كامب ديفيد الأميركي[٥]، ثمّ إنه صَعَّدَ من الدعم الروسي لنظام الرئيس السوري بشار الأسد بعكس الرغبة الأميركية – الغربية في التخلص منه.

وضاعف من حدة التوتر بين البلدين قبول روسيا في حزيران/ يونيو ٢٠١٣ إعطاء حق اللجوء السياسي للمتعاقد السابق مع وكالة الأمن القومي الأميركي إدوارد سنودن؛ والذي سرّب أسرارًا استخباراتية أميركية خطيرة عن التجسس الأميركي على الحلفاء والخصوم والمواطنين العاديين في الولايات المتحدة والعالم. ثمّ جاءت الأزمة الأوكرانية الراهنة في كانون الأول/ ديسمبر الماضي لتدفع بالتوتر بين الطرفين إلى مستويات غير مسبوقة.

إرهاصات حرب باردة جديدة؟

من خلال استعراض بعض محطات العلاقة الأميركية – الروسية في السنوات الأخيرة، نجد أنّ التوتر والتنافس هما الطابع الغالب عليها، وهو ما دفع المرشح الجمهوري الرئاسي السابق ميت رومني إلى وصف روسيا خلال حملته الانتخابية عام ٢٠١٢ بأنها أكبر "تهديد جيوبوليتيكي يواجه أميركا"[٦]. حينها اعتبر أوباما

---

[4] Guy Benson, "Flashback: Obama, Kerry ridiculed Romney over Russia," Mach 4, 2014, at: http://hotair.com/archives/2014/03/03/flashback-obama-kerry-ridiculed-romney-over-russia/

[5] Wilson.

[6] "Did Russia's cold warrior read Obama perfectly?" Fox News, March 3, 2014, at: http://www.foxnews.com/politics/2014/03/03/did-russias-cold-warrior-read-obama-perfectly/

أوباما في مناظرة تلفزيونية بينهما في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢، أي قبل الانتخابات، بأنّ هذا يدلّ على أنّ رومني يعيش في الثمانينيات من القرن الماضي، وبأنّ الحرب الباردة قد انتهت قبل ٢٠ عامًا[٧]. هذا الاستهزاء برومني – الذي بدا منطقيًا حينئذٍ فتنظيم القاعدة هو الذي كان يهدد أميركا وليس روسيا[٨] حسب قول أوباما – عاد ليلاحق أوباما مع تصاعد التوتر الأميركي – الروسي في أوكرانيا، وقبل ذلك في سورية، وفي قضية سنودن. فجميع الوقائع، حسب منتقدي أوباما من الجمهوريين ومن اليمين الأميركي، تشير إلى أنّ العلاقات الأميركية – الروسية تشهد انبعاث إرهاصات الحرب الباردة من جديد، بل على بعض خطوطها الماضية ذاتها، مترافقة مع سعي روسيا في عهد بوتين لاستعادة أمجاد الاتحاد السوفيتي السابق، وما أوكرانيا وسورية إلا أمثلة شاهدة على ذلك[٩].

ومع ذلك، لم يغيّر هذا كله من منطق أوباما بعدم وجود حرب باردة أميركية – روسية، سواء عن اقتناع منه بذلك أو تحسبٍ من الاعتراف بفشل مقاربته الروسية ومن ثمّ الخارجية في ملفات أخرى؛ فقد قال "منهجنا في الولايات المتحدة ألا نتعامل مع هذا [الخلاف حول أوكرانيا وسورية] كرقعة شطرنج من زمن الحرب الباردة؛ أي نتنافس مع روسيا"[١٠]. وهو الأمر ذاته الذي يؤكده وزير خارجيته جون كيري بقوله: "هذا ليس صراعًا بين شرق وغرب؛ الولايات المتحدة وأوروبا في مواجهة روسيا. الأمر يتعلق بالشعب الأوكراني الذي يحارب ضد الدكتاتورية"[١١].

بل ثمة من اعتبر بأنّ تدخل روسيا في إقليم القرم في أوكرانيا وتجاهلها للتحذيرات الأميركية – الأوروبية، فضلًا عن تجاهلها تحذيرات "الكلفة الباهظة" التي ستتكبدها اقتصاديًا ودبلوماسيًا بما قد يصل إلى حد "العزلة" الدبلوماسية دوليًا إن لم تكف عن هذا التدخل، ما هو إلا حصيلة لسياسات أوباما ومنهجه في

---

[7] Ibid.

[8] Ibid.

[9] "US-Russia Ties: From Reset To New Cold War?" Sky News, March 4, 2014, at: http://news.sky.com/story/1220655/us-russia-ties-from-reset-to-new-cold-war; Sabrina Siddiqui, "McCain Attacks Obama Over What He Wrote About Russia In College," March 4, 2014, at: http://www.huffingtonpost.com/2014/03/04/john-mccain-ukraine_n_4899085.html

[10] Patrick Goodenough, "Obama: Ukraine, Syria Are Not 'Some Cold War Chessboard'," CNS News, February 19, 2014, at: http://cnsnews.com/news/article/patrick-goodenough/obama-ukraine-syria-are-not-some-cold-war-chessboard

[11] https://twitter.com/JohnKerry/status/440147506941292544

السياسة الخارجية منذ تولى الرئاسة[١٢]. وهو منهجٌ يرى فيه معارضوه بأنه أضعف قوة أميركا دوليًا وقوّض صدقية أي تحذير يصدر عنها؛ وتعدّ سياسة إدارة أوباما تجاه سورية دليلًا ساطعًا على ذلك[١٣].

وهكذا تجد إدارة أوباما نفسها اليوم بين جملة متناقضة من المعطيات والضغوط الداخلية والدولية؛ فأولًا، تعدّ روسيا دولةً كبرى، وهو أمر لا يمكن إهماله في سياق حسابات الرد على تدخلها في أوكرانيا التي تقع ضمن فضائها الجيوستراتيجي، بل ضمن نطاق مذهبها الديني المسيحي الأرثوذكسي أيضًا، وفيها نسبة كبيرة من السكان ذوي الأصول الروسية والناطقين باللغة الروسية. وثانيًا، هناك توقعات الحلفاء من أميركا "العظمى" للقيام بدورها المنوط بها. وثالثًا، هناك الرفض الشعبي الأميركي للتورط في صراع عسكري أو سياسي جديد في أي مكان. ورابعًا، هناك ضغوط خصوم الإدارة من السياسيين الأميركيين ممن يرون أنّ أوباما أضعف أميركا وأنه مسؤول عن تراجع قوتها وهيبتها اليوم. وخامسًا، أنّ الوضع في أوكرانيا لا يندرج ضمن ما عدّه "مبدأ أوباما" مبررًا لتدخل عسكري أميركي؛ فحسب هذا المبدأ الذي حدد معالمه في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر الماضي، فإنّ الولايات المتحدة لن تلجأ لاستخدام القوة العسكرية إلا في حال تأمين مصالحها الأساسية، وفي حالة التصدي للعدوان الخارجي على حلفاء الولايات المتحدة وشركائها[١٤].

أوراق الضغط والضغط المضاد بين الغرب وروسيا

على الرغم من دعم الولايات المتحدة للثورة في أوكرانيا، فإنّ الأخيرة ليست عضوًا في حلف الناتو ولا الاتحاد الأوروبي، وليس ثمة اتفاقية شراكة لها مع الولايات المتحدة كي تقف إلى جانبها عسكريًا في حال حدوث

---

[12] Wilson.

[13] David Jackson, "Republicans hit Obama foreign policy over Ukraine," USA Today, March 2, 2014, at: http://www.usatoday.com/story/theoval/2014/03/02/obama-russia-putin-ukraine-crimea/5944265/; Jake Miller, "John McCain blames Obama's "feckless" foreign policy for Ukraine crisis," CBS News, March 3, 2014, at: http://www.cbsnews.com/news/john-mccain-blames-obamas-feckless-foreign-policy-for-ukraine-crisis/

[14] "Remarks by President Obama in Address to the United Nations General Assembly," September 24, 2013, at: http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/09/24/remarks-president-obama-address-united-nations-general-assembly

اجتياح عسكري روسي لأراضيها، فضلًا عن أنّ الولايات المتحدة لن تقدم على التورط عسكريًا مع دولة بحجم روسيا.

وبذلك، لن تكون أوكرانيا أكثر حظًا من جورجيا عام ٢٠٠٨، في حال حصل تصعيد عسكري من قبل روسيا ضدها، وبخاصة أنّ هذه الأخيرة تتمتع بحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. فباستثناء العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية لن تستطيع الولايات المتحدة، ولا حلفاؤها الأوربيون، فعل الكثير لإنقاذ أوكرانيا إذا ما قررت روسيا ضمّ بعض أقاليمها، وبخاصة المنطقة الشرقية منها وإقليم شبه جزيرة القرم.

ولا يعني هذا، من جهة أخرى، أنّ الولايات المتحدة وحلفاءها الأوربيين لا يملكون أوراق ضغط قوية على الجانب الروسي. فإلى هذه اللحظة، كما أسلفنا، انحصرت التهديدات الأميركية – الأوروبية بعقوبات اقتصادية وديبلوماسية تصل حد التلويح بفرض "عزلة" ديبلوماسية دولية على موسكو. وقد سارعت الولايات المتحدة إلى استبعاد خيار تورطها منفردة أو عبر حلف الناتو عسكريًا في الأزمة الأوكرانية، وهو أمر تتفق عليه إدارة أوباما وناقدوها[١٥].

وتنحصر الخطوات العقابية الأميركية – الأوروبية والتهديدات المستقبلية حتى الآن في ما يلي:

أولًا: على المستوى الديبلوماسي

١. قررت الولايات المتحدة ومعها بعض الدول في مجموعة الدول الصناعية الثماني، وهي بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وكندا واليابان، تعليق مشاركتها في الاجتماعات التحضيرية لقمة هذه المجموعة التي ستعقد في منتجع سوتشي في روسيا في حزيران/ يونيو القادم. كما استدعت بعض تلك الدول، مثل كندا، سفراءها للتشاور. وهناك نقاشات بشأن مدى إمكانية طرد روسيا من المجموعة[١٦].

---

[15] Jordian Carney, "McCain, Obama Team Agree: No Realistic Military Option on Ukraine," National Journal, March 3, 2014, at: http://www.nationaljournal.com/defense/mccain-obama-team-agree-no-realistic-military-option-on-ukraine-20140303

[16] Matt, Berman, "John Kerry: Russia 'May Not Even Remain in the G-8' if Aggression in Ukraine Continues," National Journal, March 2, 2014, at: http://www.nationaljournal.com/defense/john-kerry-russia-may-not-even-remain-in-the-g-8-if-aggression-in-ukraine-continues-20140302; Anna Gearan, "Kerry to visit Ukraine on Tuesday, threatens sanctions if Russia doesn't pull forces back," The Washington Post, March 3, 2014, at: http://www.wpost.com/world/national-security/kerry-to-visit-ukraine-on-tuesday-threatens-sanctions-if-russia-doesnt-pull-forces-back/2014/03/02/bdd16d4a-a245-11e3-a5fa-55f0c77bf39c_story.html,

٢. هدّد الاتحاد الأوروبي باحتمال تعليق مفاوضاته مع روسيا لتحرير تأشيرات الدخول للمواطنين الروس[١٧].

٣. احتمال منع منح تأشيرات دخول لمسؤولين سياسيين وعسكريين روس على صلة بالأزمة الأوكرانية[١٨].

٤. احتمال تفعيل القوانين الأميركية والأوروبية التي تحظر سفر مسؤولين روس متورطين في انتهاكات حقوق الإنسان إلى هذه الدول[١٩].

ثانيًا: على المستوى الاقتصادي

١. ألغت الولايات المتحدة محادثات تجارية مقررة مع مسؤولين روس، كما ألغت زيارة مسؤولين روس إلى واشنطن كانت مقررة لمناقشة قضايا تتعلق بالطاقة والاستثمار[٢٠].

٢. احتمال منع منح تأشيرات دخول لرجال أعمال روس[٢١].

٣. احتمال تجميد أصول رجال أعمال وشركات مرتبطة بالحكم في روسيا وأموالهم[٢٢].

٤. احتمال منع الشركات الأميركية والأوروبية من الاستثمار والعمل في روسيا[٢٣].

---

[١٧] "هبوط كبير للأسواق الروسية مع سيطرة موسكو على القرم"، رويترز، ٣ آذار/ مارس ٢٠١٤، انظر:

http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARACAEA220ID20140303

[18] Gearan.

[19] Warren Strobel et al., "U.S. and EU marshal economic tools to punish Russia," Reuters, March 4, 2014, at: http://uk.reuters.com/article/2014/03/04/ukraine-crisis-usa-sanctions-idUKL1N0M01F120140304

[20] William Mauldin et al., "U.S. Suspends Trade and Investment Talks With Russia," The Wall Street Journal, March 3, 2014, at:

http://online.wsj.com/news/articles/SB10001424052702303630904579417823811345260?mg=reno64-wsj&url=http%3A%2F%2Fonline.wsj.com%2Farticle%2FSB10001424052702303630904579417823811345260.html

[21] Gearan.

[22] Ibid.

[23] Ibid.

٥. احتمال فرض عقوبات مصرفية على البنوك الروسية بحيث يصدر قرار بمنع التعامل معها، بما يحمله ذلك من تداعيات قاسية على الاقتصاد الروسي[٢٤].

ثالثًا: على المستوى العسكري

كما سبقت الإشارة، فإنه لا توجد نية لدى الولايات المتحدة أو شركائها في حلف الناتو بالتورط عسكريًا في مواجهة الروس في أوكرانيا. وقد اقتصر الرد العسكري حتى الآن على الآتي:

١. إعلان وزارة الدفاع الأميركية عن إلغاء تدريبات عسكرية مشتركة مع القوات الروسية كان يفترض أن تجري في أيار/ مايو المقبل، مع الإبقاء على خططها السابقة على أزمة أوكرانيا والقاضية بإبقاء عدد من قطع أسطولها البحري في المنطقة ضمن برنامج اعتيادي سابق معد مع الحلفاء[٢٥]، غير أنّ هذه القطع لن يكون لها أي دور عسكري في ما يجري في أوكرانيا والمنطقة عمومًا؛ وذلك في محاولة لتفادي أي خطوات غير محسوبة قد تشعل فتيل مواجهة أميركية – روسية غير مقصودة.

٢. قابلت روسيا الخطوة الأميركية بخطوة أخرى، وإن كانت مبرمجة أيضًا قبل الأزمة الأوكرانية، وتتمثل بإجراء تجربة إطلاق صاروخ عابر للقارات في ٤ آذار/ مارس ٢٠١٤[٢٦]. وتكمن أهمية هذه الخطوة في أنها تظهر أنّ روسيا ليست لديها حساسية من إمكانية فهم تحركاتها خطأ من قبل الولايات المتحدة في هذه الوقت الحساس.

٣. يتضمن تعليق العلاقات العسكرية "التدريبات والاجتماعات الثنائية وتوقف السفن ومؤتمرات التخطيط العسكري"، بحسب الأميرال جون كيربي المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية[٢٧].

---

[24] Ibid.

[25] "DOD Puts Military-to-military Activities With Russia on Hold," March 3, 2014, at: http://www.defense.gov/news/newsarticle.aspx?id=121759; Peter Apps, "Ukraine crisis gives NATO, West no good options," Reuters, March 2, 2014, at: http://www.reuters.com/article/2014/03/02/us-ukraine-crisis-west-analysis-idUSBREA210G420140302

[26] Luis Martinez, "Russia Launches ICBM Despite Rising Tensions," ABC News, March 4, 2014, at: http://abcnews.go.com/blogs/politics/2014/03/russia-launches-icbm-despite-rising-tensions/

[27] "DOD Puts Military-to-military Activities With Russia on Hold."

٤. عقدت مناقشات طارئة لحلف الناتو في ٤ آذار/ مارس ٢٠١٤ بشأن أوكرانيا بعدما طلبت بولندا إجراء مشاورات تحت المادة الرابعة من معاهدة الحلف. وتتيح المادة الرابعة لأي من أعضاء الحلف أن يطلب إجراء مشاورات حينما يرى أي منهم أنّ سلامة أراضيه أو استقلاله السياسي أو أمنه عرضة للتهديد[٢٨].

لم تفلح هذه التهديدات الأميركية – الأوروبية، حتى الآن على الأقل، في إرغام بوتين على التراجع عن تهديداته بضمّ إقليم شبه جزيرة القرم والمنطقة الشرقية إلى روسيا، وربما التدخل عسكريًا في أوكرانيا بذريعة حماية الأقليات الروسية، ثم بذريعة طلب "الرئيس الشرعي" – يانكوفيتش اللاجئ في روسيا – منها التدخل لإعادة "الشرعية" في أوكرانيا[٢٩].

وهكذا، وعلى الرغم من اتصالات تلقاها من عددٍ من الزعماء الغربيين، وعلى رأسهم أوباما والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، فإنّ بوتين يبدو حتى الآن متجاهلًا كل هذه الضغوط الغربية، وبخاصة بعد أن حصل على تفويض من البرلمان الروسي في ٢٨ شباط/ فبراير الماضي بالتدخل العسكري في أوكرانيا إن استدعت الضرورة ذلك. وقد جاء هذا التصويت بإجماع النواب الروس بعد ساعات فقط من تهديد أوباما بوتين بـ "دفع ثمن" إن تدخل في أوكرانيا عسكريًا[٣٠]. بل إنّ قوات روسية يقدّر عددها بنحو ١٦ ألف جندي عززت سيطرتها على إقليم شبه جزيرة القرم، وأشرف بوتين نفسه على متابعة مناورات عسكرية كبرى في غرب روسيا وعلى الحدود مع أوكرانيا في استعراض واضح للقوة، في الوقت الذي وضعت فيه قيادة القوات الروسية جنودها في حالة تأهب قرب حدود أوكرانيا، قبل أن تأمر بعودتها إلى قواعدها في ٤ آذار/ مارس[٣١].

ويبدو أنّ حسابات بوتين قائمة على جملة من الرهانات، هي:

---

[٢٨] "بولندا تطلب مشاورات لحلف شمال الأطلسي بموجب المادة الرابعة"، رويترز، ٣ آذار/ مارس ٢٠١٤، انظر:

http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARACAEA220FY20140303

[29] Soldatkin and Anishchuk; Avni.

[30] Kathy Lally et el., "Russian parliament approves use of troops in Ukraine," The Washington Post, March 1, 2014, at: http://www.washingtonpost.com/world/europe/russian-parliament-approves-use-of-troops-in-crimea/2014/03/01/d1775f70-a151-11e3-a050-dc3322a94fa7_story.html

[31] Josie Ensor, "Vladimir Putin orders troops near Ukraine border to return to bases," The Telegraph, March 4, 2014, at: http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/europe/russia/10674812/Vladimir-Putin-orders-troops-near-Ukraine-border-to-return-to-bases.html

١. أنّ إدارة أوباما لن تغامر بتصعيد مع روسيا قد يدفع العلاقة بين الطرفين إلى الخصومة أو القطيعة، وبخاصة أنّ الولايات المتحدة ما زالت بحاجة إلى الدور الروسي في ملفات كثيرة مثل سورية وإيران وأفغانستان. كما لا ترغب الولايات المتحدة في أن تقوم روسيا بدور المحرّض ضد مصالحها في الساحة الدولية.

٢. ربما يراهن بوتين أيضًا على أنّ إدارة أوباما لا تملك الكثير من الخيارات في منطقة القرم التي تقع في الفناء الروسي الخلفي وضمن فضاء نفوذها الجيوستراتيجي؛ إذ تملك روسيا قاعدة عسكرية بحرية هناك، فيما لا تمثل المنطقة قيمة إستراتيجية كبيرة للولايات المتحدة لتخوض من أجلها تصعيدًا خطيرًا ومكلفًا. ولا يستبعد أنّ حسابات بوتين أخذت في الاعتبار أنّ خطوط أوباما "الحمراء" ليس فيها المعنى الحقيقي المتضمَّن في "الخط الأحمر"؛ كما أبانت التجربة في سورية.

٣. يراهن بوتين على انقسام داخل المعسكر الغربي ما بين بعض القوى الأوروبية والولايات المتحدة، وبخاصة أنّ نحو ٤٠% من الغاز الذي تستعمله أوروبا يأتي من روسيا ويمر أكثره عبر أنابيب في أوكرانيا. فأي عقوبات اقتصادية واستثمارية على روسيا لن تضر روسيا فحسب، بل ستلحق أضرارًا أيضًا ببعض تلك الدول، وخصوصًا ألمانيا التي يبدو أنها الأقل اندفاعًا حتى الآن تجاه مسألة فرض عقوبات تجارية على روسيا. وهذا ما عبّر عنه بوتين نفسه في مؤتمره الصحفي في ٤ آذار/ مارس؛ إذ اعتبر أنّ أي عقوبات اقتصادية على بلاده ستضر أيضًا من يفرضها[٣٢]. بل إنّ مسؤولًا في الكرملين هدَّد بأنه إذا فرضت الولايات المتحدة عقوبات على بلاده، فإنّ موسكو قد تتخلى عن الدولار كعملة للاحتياطيات وترفض سداد قروض للبنوك الأميركية[٣٣].

الخلاصة

[٣٢] "بوتين: العقوبات على روسيا ستضر الدول التي تفرضها"، رويترز، ٤ آذار/ مارس ٢٠١٤، انظر:

http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARACAEA2309B20140304

[٣٣] "بوتين: القوة العسكرية ستكون الملاذ الأخير في أوكرانيا"، رويترز، ٤ آذار/ مارس ٢٠١٤، انظر:

http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARACAEA230KT20140304

من الصعب التكهن باتجاهات الأزمة الأوكرانية ونتائجها، ولكن ما يمكن قوله إنه ليس من مصلحة الطرفين الغربي والروسي خروج الأمور عن السيطرة بشأنها. وقد تجلّت أوضح تعبيرات الطرفين في لغة التحدي التي تحدّث بها بوتين في المؤتمر الصحفي في ٤ آذار/ مارس، عندما عيَّر الولايات المتحدة لمخالفتها القانون الدولي في كلٍ من العراق وليبيا وأفغانستان، وعندما أبقى الخيار العسكري في أوكرانيا ممكنًا[٣٤]. وفي المقابل، اعتبر أوباما وكيري أنّ ما تقوم به موسكو في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا "عدوانًا" و"مخالفة للقانون الدولي"[٣٥]. ولكن مرة أخرى، فإنّ كلا الطرفين حرص على ترك باب الحلول الديبلوماسية مفتوحًا. فروسيا من ناحيتها، لا تريد مواجهة عزلة دولية ولا عقوبات اقتصادية، وهي من دفعت إلى الآن ثمنًا باهظًا لتدخلها العسكري في أوكرانيا، فقد تراجعت في ٣ آذار/ مارس سوق الأسهم في موسكو بنسبة ١١,٣% لتخسر شركاتها ٦٠ مليار دولار من قيمتها السوقية الإجمالية في يوم واحد، وأنفق البنك المركزي عشرة مليارات دولار من احتياطاته لتعزيز الروبل الذي هوت قيمته مع قلق المستثمرين من تصاعد التوتر مع الغرب بشأن أوكرانيا[٣٦]. ويجد الغرب نفسه أيضًا في وضع صعب؛ فالتوجه إلى حرب مع روسيا يعد خطًا أحمر، كما أنّ العودة إلى سياسات الحرب الباردة مكلفة جدًا للغرب، وقد ترافقت أزمة أوكرانيا مع إعلان وزارة الدفاع الأميركية عن نيتها تخفيض حجم قواتها إلى أقل مستوى خلال ٧٤ عامًا[٣٧]. ولعل أوباما لا يرغب في فتح جبهة دولية جديدة؛ وهو الذي تأنُّ إدارته تحت وطأة ملفات أخرى كثيرة، مثل المحادثات النووية مع إيران والأزمة السورية ومسيرة السلام الفلسطينية – الإسرائيلية واضطراد التنامي الصيني الاقتصادي والعسكري في فضاء "آسيا الهادئ".

ولعل دولة بحجم روسيا وإمكاناتها، قادرة على إحداث الكثير من القلاقل والمشاكل للولايات المتحدة دوليًا في ملفات عديدة مثل سورية وإيران وأفغانستان وكوريا الشمالية. كما أنّ أوروبا تخشى التداعيات السلبية على اقتصادها في حال التصعيد مع روسيا وفرض عقوبات عليها، فضلًا عن أن يتحول فضاؤها الجيوستراتيجي إلى مسرح من

---

[34] Bill Chappell and Mark Memmott, "Putin Says Those Aren't Russian Forces In Crimea," March 4, 2014, at: http://www.npr.org/blogs/thetwo-way/2014/03/04/285653335/putin-says-those-arent-russian-forces-in-crimea

[35] Katthy Lally and Will Englund, "Putin defends Ukraine stance, cites lawlessness," The Washington Post, March 4, 2014, at: http://www.wpost.com/world/putin-reserves-the-right-to-use-force-in-ukraine/2014/03/04/92d4ca70-a389-11e3-a5fa-55f0c77bf39c_story.html

[36] Gearan.

[37] Ernesto Londoño, "Pentagon blueprint would cut Army size as military adjusts to leaner budgets," The Washington Post, February 24, 2014, at: http://www.washingtonpost.com/world/national-security/pentagon-blueprint-would-cut-army-size-as-military-adjusts-to-leaner-budgets/2014/02/24/c029e2b4-9d8d-11e3-9ba6-800d1192d08b_story.html

جديد لفصول حرب باردة جديدة. كما قد تواجه إدارة أوباما تحديات كبيرة في توحيد حلفائها الأوربيين جميعهم وراءها؛ فلدى هؤلاء الحلفاء، وتحديدًا ألمانيا، وبدرجة أقل بريطانيا وفرنسا، مصالح تجارية كبيرة مع روسيا، فضلًا عن اعتمادهم إلى حد كبير على الغاز الروسي. ولذلك، فإنّ أوروبا أقل اندفاعًا إلى الآن من واشنطن في مسألة تجسيد هذه التهديدات عمليًا. إنّ أي عقوبات أميركية اقتصادية تفرض على روسيا من دون شركائها الأوربيين، لن يكون لها أثر كبير على روسيا؛ فحجم العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وروسيا يعد قليلًا مقارنة بحجم العلاقات التجارية الأوروبية – الروسية.

ومن ثمَّ، فإنّ الأرجح أن تسعى جميع الأطراف للبحث عن مخرج يحفظ "ماء الوجه" لها جميعًا، كما تمثّل ذلك في محاولات المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل للوصول إلى حلٍ ينزع فتيل التوتر الغربي – الروسي.

وفي كل الأحوال، يبدو أنّ النفوذ الروسي في إقليم شبه جزيرة القرم وفي شرق أوكرانيا امتد هناك ليبقى بشكل أو آخر. وكل ما فعله بوتين حتى الآن في شرق أوكرانيا وشبه جزيرة القرم، يدخل في سياق فرض وقائع على الأرض ليقوّي موقفه التفاوضي. فروسيا سوف تخسر كثيرًا إن خرجت من شرق أوكرانيا وشبه جزيرة القرم من دون الحفاظ بطريقة أو أخرى على نفوذها في أوكرانيا (على الأقل الحفاظ على قاعدتها البحرية العسكرية هناك)؛ فثمة خسارة شخصية لبوتين داخليًا بوصفه رئيسًا قويًا تحدّى الولايات المتحدة والغرب عندما تعلق الأمر بحماية أقليات روسية ومصالح روسية إستراتيجية، كما ترى روسيا في تمدّد حلف شمال الأطلسي شرقًا في جمهوريات كانت تدور في الفلك السوفيتي، مثل جمهوريتي التشيك وبولندا، تهديدًا لها، وهي تعتبر أنّ محاولات التمدّد الأخرى في كل من جورجيا وأوكرانيا هدفها خنقها وحصارها إستراتيجيًا. أضف إلى ذلك أنّ روسيا تعتبر أنّ شبه جزيرة القرم إقليمًا تابعًا لها خسرته بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق؛ فالقرم كان أرضًا روسية تنازل عنه الزعيم السوفيتي الراحل نيكيتا خروشوف عام ١٩٥٤ لأوكرانيا ضمن الاتحاد السوفيتي الموحّد، ويريد بوتين أن يظهر أمام القوميين الروس بمظهر من أعاد الإقليم إلى حضن الوطن[٣٨].

[٣٨] "بوتين في مواجهة مع الغرب في أوكرانيا.. فمن يجفل قبل الآخر؟"، رويترز، ٣ آذار/ مارس ٢٠١٤، انظر:

http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARACAEA2205X20140303